أزمة تشكيل الحكومة العراقية والأمن الاجتماعي

م.د حسن تركي عمير *

المقـــــدمة

لقد شاع مصطلح الأزمة، وما من أحد إلا وله مع الأزمات والكوارث ذكريات ربما على المستوى الشخصي، وقد يتجاوز النطاق الشخصي إلى النطاق الوظيفي (أزمات بيئة العمل)، وإذا خرجنا من هذه الدائرة فإننا بصدد أزمات على المستوى القومي أو العالمي نظراً لان البيئة غير مستقرة والتطورات متلاحقة والتحديات عنيفة. ومما لاشك فيه أن بلدنا العراق وعالمنا المعاصر يواجه العديد من الأزمات وعلى كافة المستويات وتكون لهذه الأزمات أبعاد داخلية وخارجية فالمجتمعات المتقدمة والنامية تشهدان العديد من الأزمات والأمر يتوقف على نوعية هذه الأزمات ومستوياتها، إلا أن الفارق الجوهري بين هذه المجتمعات المتقدمة والنامية يكمن في كيفية مواجهة القيادات لتلك الأزمات لدرئها أو التخفيف من الآثار السلبية على مجتمعاتها، بل أصبح التعامل مع الأزمات يحتاج إلى سلوك ومنهج وحيزاً علمياً مدروساً، لأن التعامل مع الأزمات بغير الطريق العلمي يؤدي إلى نتائج وخيمة ومدمرة، لذا يجب رصد مؤشرات حدوث الأزمة ومتابعتها وتحليل أسبابها والعمل على إحباطها ودراسة عدم تكرارها مستقبلاً. كما وتتضمن الأنشطة اللاحقة على حدوثها بمواجهتها عند وقوعها والتخطيط لاستعادة النشاط ولاستخلاص الدروس المستقاة منها.

إن معالجة الأزمات أو التعامل معها والتي راجت ترجمتها إلى إدارة الأزمات هي ميدان بحثي جديد، يحظى بالاهتمام الأكاديمي منذ عقد الستينات من القرن الماضي، عقب أزمة الصواريخ الكوبية (تشرين الاول١٩٦٢) عندما قال روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي جملته الشهيرة :"لم يعد هنالك بعد ألان مجال للحديث عن الإستراتيجية، وإنما عن معالجة الأزمات فقط "[1].

لقد أجريت الانتخابات البرلمانية العراقية في السابع من آذار عام ٢٠١٠ وأعلنت نتائجها النهائية عن فوز القائمة العراقية بأغلبية أصوات الناخبين،متقدمة بفارق مقعدين عن اقرب القوائم المنافسة لها وهي قائمة دولة القانون. وقد أشادت الولايات المتحدة الأمريكية –الدولة التي احتلت العراق وأسقطت النظام السياسي السابق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣– بهذه الانتخابات، وما يشهده العراق خلال الأيام التي تلت نتائج الانتخابات يؤكد ان الانتخابات نجحت، إلا أنها لم تفرز ديمقراطية حقيقية،وان المعادلة السياسية التي حكمت العراق منذ الاحتلال لم تشهد تغييراً يذكر أو تطوراً في مجال التعددية السياسية. وتؤكد كذلك إن نصوص الدستور الذي صاغته القوى والأحزاب السياسية على عجل عام ٢٠٠٥ وحرصت على أن تتضمن مواده كل ما يخدم تطلعاتها وأهدافها

---

* رئيس قسم العلوم السياسية ـ كلية القانون والعلوم السياسية ـ جامعة ديالى.

(1) د. رجب عبد المجيد ،إستراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث (دراسة نظرية وتطبيقية)، القاهرة ،٢٠١٠ ،ص٢.

السياسية والاجتماعية، تلك النصوص يتم حاليا الالتفاف عليها وتفسيرها بما يخدم تطلعات ومصالح قوى سياسية معينة على حساب قوى أخرى.

فرضية البحث

تعد فرضيت البحث بمثابة تفسير أولي لمشكلة البحث ويرى الباحث إن الفرضية هنا تتمثل في ((إن عدم اكتمال البناء المؤسساتي للدولة العراقية الحديثة، وفقدان الثقة لدى الأطراف الداخلة في العملية السياسية، فضلاً عن وجود تدخلات خارجية (إقليمية ودولية) في الشأن العراقي أسهم بشكل أو بأخر في وصول العراق إلى مجموعة من الأزمات المتلاحقة)).

إشكالية البحث

ينطلق البحث من مجموعة تساؤلات مثلت فرضية البحث ومفادها، هل إن إدارة الأزمة السياسية تقتصر على التعامل معها حين حدوثها؟ أم إنها نشاط يسبق ذلك؟، وهل أن ما شهده العراق خلال الأيام التي تلت نتائج الانتخابات تؤكد أن الانتخابات قد نجحت؟، أم أنها لم تفرز ديمقراطية حقيقية؟، وهل أن المعادلة السياسية التي حكمت العراق منذ نيسان عام ٢٠٠٣ شهدت تغييراً أو تطوراً في مجال التعددية السياسية؟، وهل أن النصوص الدستورية الذي صاغته القوى السياسية على عجل عام ٢٠٠٥ خدم تطلعات وأهداف المجتمع العراقي؟. وهل تبقى المعادلة السياسية التي حكمت العراق لما بعد الاحتلال في حدودها السابقة؟ أم يحدث تطور سياسي جديد على العملية السياسية ينتج قدراً أوسع من المشاركة السياسية ولكافة قطاعات المجتمع العراقي؟... هذه التساؤلات وغيرها ستجد الإجابة عليها في متون البحث.

أهمية البحث

تعد أزمة تشكيل الحكومة العراقية المقبلة إحدى الأزمات المعقدة والتي مضى عليها أكثر من سبعة أشهر، ومن الأمور المسلم بها بان أهمية البحث تنبع من أهمية الأزمة التي يبحثها، وبات واضحاً ما للازمة التي ألمت بالواقع السياسي العراقي بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية وأثارها على المجتمع العراقي من الأهمية، فهي مشكلة متعددة الأوجه وهاجس مخيف، ينذر بمستقبل سياسي واجتماعي مجهول، شغل ولا يزال يشغل القوى والأحزاب السياسية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني بكافة أطيافها وألوانها سواء كانوا أفراداً أو جماعات، فضلاً عن كون البحث يسلط الضوء على مفهوم الأزمة ومراحل نشوئها ويوضح بعض المفاهيم التي تختلط بمفهوم الأزمة ومحاولة للربط بين نتائج الانتخابات البرلمانية والمعادلة السياسية وأثارها على الأمن الاجتماعي.

هيكلية البحث

تأسيسا لما تقدم فقد وجدت من الضروري بمكان أن نبحث في هذه الأزمة وتداعياتها لأهمية الموضوع، لذا تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة : تناول المبحث الأول مفهوم الأزمة ومراحل نشوئها وحاول

الباحث أن يوضح المفاهيم ذات الصلة بالأزمة ومنها(المشكلة، التهديد، النزاع، الصراع)، وناقش المبحث الثاني، نتائج الانتخابات البرلمانية والمعادلة السياسية، أما المبحث الأخير فقد ركز على أهم السيناريوهات المحتملة للخروج من الأزمة وفقاً للمتغيرات السياسية الحاصلة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، فيما توصلنا إلى بعض النتائج والحقائق المسببة للازمة، ثم توصل البحث أهم التوصيات للخروج من الأزمة السياسية وتؤسس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتوافق، تشترك فيها جميع الأحزاب والكتل السياسية الفائزة بالانتخابات دون تهميش أو إقصاء، كل ذلك تضمنته الخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم الأزمة ومراحل نشوئها

تحدث الأزمات في كل زمان ومكان، حدثت في الأزمنة القديمة وتحدث في عصرنا الحالي، تقع في الدول المتقدمة وفي البلدان النامية. خاصة بعد أن أصبح العالم وحدة إنسانية متقاربة، ولم يعد هنالك كيان إداري مهما قل حجمه بمنأى عن تأثيرات الأحداث الجارية داخل هذا العالم .... ويؤدي الخلط بين المقصود بالأزمة والمشكلة والكارثة والصراع ....الخ إلى سوء التخطيط للتعامل مع الأزمات نتيجة للتهوين من الأمر أوعدم إعطائه العناية اللازمة وبالرغم من أن مصطلح الأزمة وتعدد استخدامه في المجالات كافة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو اجتماعية ــ إلا إن التعريف العلمي لمصطلح الأزمة مازال غير متفق عليه ــ لذا فسوف نورد بعض التعريفات لمفهوم الأزمة، ثم نلقي الضوء على بعض المفاهيم التي ذات الصلة بالأزمة في المطلب الأول ثم بيان المراحل التي تمر بها الأزمة في المطلب الثاني وعلى النحو الأتي:

المطلب الأول: الأزمة والمفاهيم ذات الصلة

الأزمة لغةً: الشدّة والقحط و(أزم) عن الشيء أمسك عنه[٢] . واصطلاحاً: يعرفها معجم ويبستر بأنها "نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ"، ويصفها بـــ " لحظة حاسمة أو موقف بلغ مرحلة حرجة"[٣]. فالأزمة حالة من عدم الاستقرار تنبئ بحدوث تغيير حاسم أو وشيك قد تكون نتائجه غير مرغوبة أو على العكس من ذلك قد تكون نتائجه مرغوبة وإيجابية.

) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص١٥. 2

3) نقلاً عن: رجب عبد المجيد ،إستراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث (دراسة نظرية وتطبيقية)، القاهرة ،٢٠١٠، ص٨.

ويعرفها ذوي الاختصاص من الكتاب والباحثون بأنها " تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في احد الكيانات السياسية (دولة ــ مؤسسة ــ مشروع) وتتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد فيها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية[٤].

ويمكن القول بان الأزمة : موقف خارج السيطرة، وتحول فجائي عن السلوك المعتاد، يؤدي إلى خلل ويهدد المصالح، ويؤثر على النظام العام، وان مواجهة هذا الموقف قد يتطلب اتخاذ قرار محدد وسريع في ظل محدودية المعلومات، والمفاجأة، وضيق الوقت المقترن بالتهديد.

١. **المشكلة** : هي الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات غير مرغوب فيها والمشكلة قد تكون سببا للازمة[٥] .

٢. **التهديد** : علامة وإنذار للمتاعب أو الخطر الممكن حدوثه وهو يمثل مرحلة ما قبل الأزمة، ويهدد مصالح وأهداف الكيان السياسي وينقسم إلى أنواع (سياسي،اقتصادي،داخلي،خارجي)[٦].

٣. **النزاع** : إن أدبيات العلم الاجتماعي والسياسي غنية بالبحث والتجريب حول أسباب النزاع الاجتماعي، وطرق معالجته، وقد وصفت السياسة نفسها بأنها عملية نزاع، تكون فيها النخب مؤثرة في النزاع، كما أن النزاع هو من بين الوسائل الأكثر قوة في الدولة التي تهتم كل الأنظمة بضرورة معالجتها[٧]. وبالتالي فان السياسة العامة لإدارة النزاع هي"سياسة السياسات" أي السياسة المطلقة. ويمكن القول، إن النزاع هو تعارض في الحقوق القانونية والسياسية.

٤. **الصراع** : وهو مفهوم متعدد الأبعاد والاتجاهات والأطراف، ويدور حول التعارض في المصالح بين طرفين أو أكثر، ويركز على مفهوم العلاقة الاجتماعية بين الأفراد[٨]. أو هو شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي للتناقض على مصادر المال أو السلطة أو النفوذ.

المطلب الثاني: مراحل نشوء الأزمة

يطلق على المراحل التي تمر بها نشوء الأزمة بدورة حياة الأزمة، فالأزمة كظاهرة اجتماعية مثل باقي الظواهر تمر بمراحل وخطوات معينة تكون لها دورة حياة مثل أي كائن، وهذه الدورة تمثل أهمية قصوى في متابعتها والإحاطة بها من جانب متخذ القرار، فكلما كان متخذ القرار سريع التنبه في الإحاطة ببداية ظهور الأزمة

---

4) للمزيد من التفصيل يراجع: السيد عليوة ، صنع القرار السياسي في المنظمات العامة ، للقاهرة ،١٩٨٧ ، ص١٢.
5) رجب عبد المجيد ، المصدر السابق، ص١٠.
6) المصدر نفسه، ص١١.
7) رالف أم. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة فخري صالح، الدار الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٦، ص٢٦-٢٧.
8) رجب عبد المجيد، ص١٢.

كلما كان اقدر على علاجها وتعامل معها بصورة جيدة . ودون الدخول في التفاصيل وجهات نظر الكتاب والمختصون في مراحل نشوء الأزمات، فانه يمكن القول بان هناك خمس مراحل تمر بها الأزمات في مراحل حياتها وهي على النحو الأتي:

١ــ مرحلة ميلاد الأزمة :

تبدأ مرحلة الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم وغالباً ما ترسل الأزمة قبل وقوعها سلسلة من إشارات الإنذار المبكر أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوعها، وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم ويرجع هذا إلى اتساع نطاق المجهول في الأزمة وغياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو مجالاتها التي سوف تخضع لها. ويطلق على تلك المرحلة بمرحلة التحذير المبكر للازمة، ويكون إدراك متخذ القرار وخبرته ومدى نفاذ بصيرته هي العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد[٩]. وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث فإن محور الأزمة السياسية في العراق هو الاحتلال وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض سيطرتها على العراق ولكن بعد أن واجهت صعوبة في السيطرة عليه، لذا أقدمت على تطبيق إستراتيجية تفكيك البلد وإنهاء هيبة الدولة، وذلك في الأسابيع الأولى من عمر الاحتلال حيث تم استبدال الجنرال جي كارنر بالسفير بول برايمر الذي كان محملاً بإستراتيجية تفكيك واضحة لإنهاء الدولة العراقية[١٠]، من خلال أكبر عملية تدمير ممنهجة للدولة ومؤسساتها الرسمية، فضلاً عن إتلاف المصانع والأسلحة وحرق حقول النخيل والإبادة الجماعية لنحو مليون إنسان عراقي، وستكون لها تداعياتها على امتداد السنين القادمة[١١]. وألان تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية تقلل فيها كلف بقاءها منتشرة أو بدرجة أدنى، استثماراً للوقت ولإنتاج أفضل إستراتيجية تضمن بقاء وجودها في العراق؛ بمعنى إخضاع العراق؛ بعد أن نجح العراقيين بما لم تستطع به القوات الأمريكية من تمزيق وحدة العراق الوطنية خلال عامي(٢٠٠٦- ٢٠٠٧). ومن السذاجة بمكان، اعتماد الذرائع الأمريكية في تفسير حربها على العراق واحتلاله إياه. فالقاعدة، هي إن ذرائع أي حرب تستتر خلفها الدوافع والأهداف الحقيقية للاحتراب، وعبر التاريخ وقبل إن تكشف الأيام دوافع الحروب فانه ما من أطراف متحاربة أعلنت عن نواياها الحقيقية للوهلة الأولى[١٢]. ووفقا لذلك أسس الاحتلال بدوره إلى خلق ونمو مزيد من الأزمات المتتالية التي ألقت بظلالها على المشهد السياسي في العراق وبالتالي انعكست سلباً على الأمن الاجتماعي.

---

9) للمزيد براجع: د. منى صلاح الدين شريف، إدارة الأزمات والكوارث الوسيلة للبقاء، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٤٥-ص٦٠.

10) د. خضير عباس عطوان، رؤية في ضوء العملية السياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة النهرين، نشرة شؤون عراقية،العدد/١٢، بغداد، ٢٠٠٧، ص٣٣.

) عادل الجوجري، أكبر سرقةٍ في التاريخ: بوش و ٤٠٠٠ حرامي بالأسماء والوقائع والأرقام، دار الكتاب العربي، القاهرة،٢٠٠٩،ص٥. [11] (

12) د. توفيق نجم الأنباري، الاحتلال الأمريكي للعراق: الخلفية والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد/١٢،٢٠٠٧، ص٣٢.

٢ ــ مرحلة نمو الأزمة :

تنمو الأزمة عندما لا ينتبه متخذ القرار إلى خطورتها في مرحلة الميلاد نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وفي تلك المرحلة وقد يتعاظم مع الإحساس بالأزمة ويشعر بها الكثيرون ولا يستطع متخذ القرار أن ينكر وجودها أو يتجاهلها، وفي هذه المرحلة يكون على متخذ القرار التدخل من اجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة لها وعلى النحو الأتي[١٣] :ــ

أ . تحييد وعزل العناصر الخارجية الداعمة للازمة.

ب. تجميد نمو الأزمة بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه.

ج ــ معالجة الأزمة بتصحيح الاختلال وأوجه التصور التي أدت إليها.

ويمكن القول إن الفراغ السياسي والانفلات الأمني الذي أعقب الاحتلال وما أفرزته الأحداث التي توالت على العراق، أفقد الحكومات التي توالت على سدة الحكم سيطرتها السياسية والأمنية والاقتصادية وجعلت من العراق مرتعاً لكل من له أجندة ومصالح إقليمية أو دولية ، سياسية كانت أم اقتصادية للحفاظ على تلك المصالح، واقتعال المزيد من الأزمات في هذا البلد وإتباع سياسة التهميش والإقصاء. ولا يعرف هل كانت سياسة مقصودة أم لا؟ وبالتالي أدى كل ذلك إلى جعل الأرض والدم والممتلكات العراقية عرضة لمزايدات وصراعات بين دول الجوار الجغرافي في تقرير أي الإرادات ستنتصر، والخاسر الوحيد هو المجتمع العراقي بكل مكوناته.

والسؤال الذي يطرح هنا هو،هل راعت دولة الاحتلال مصالح العراق؟. ومن خلال استقراءنا للتجربة التاريخية والواقع الجغرافي العراقي، والأطر النظرية الأكاديمية فإن مصالح أي بلد تتعلق بمسألتين: الأرض والشعب، ومنهما يمكن اشتقاق الخطوط العريضة لمصالح العراق والتي يمكن أن نضعها في الأتي:

أ. استقرار نظام الحكم، وهو ما يتعلق بثلاث مكونات: تداول سلمي للسلطة، مساواة سياسية، حرية مكفولة بنظام دستوري.

ب. توفير أمن مجتمعي والوصول إلى مرحلة الرفاة الاجتماعي والاقتصادي.

ت. إطلاق مشروع تنموي لتطوير الموارد البشرية والمادية.

ث. بيئة دولية وإقليمية ميسرة لمصالح العراق.

٣. مرحلة نضج الأزمة :

قد تصل مرحلة النضج للأزمة عندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والتكبر والاستبداد بالرأي، ومن ثم تزداد القوى المتفاعلة في المجتمع لتغذي الأزمة النامية بقوة تدميرية حتى تصل الأزمة بذلك

13) رجب عبد الحميد، دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الأزمات، القاهرة، ٢٠٠٠،ص١١٠-١٢٦.

أقصى قوتها، وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ولا حضر من التصادم العنيف معها، وفي هذه الحالة لا يكون إمام متخذ القرار إلا احد الخيارين :-

أ- ركوب الموجة الازموية في ذكاء ودهاء والمغالاة في المطالبة بمطالب قوى صنع الأزمة لحين انحسارها.

ب - الاستسلام للازمة والاعتراف بها .

وإذا ما أخذنا النقاط الأربعة التي سبق ذكرها في المرحلة الثانية وأسقطناها على المشهد السياسي في العراق سنلاحظ عدم تحقيق أي منها:

أ. الدستور، الذي صيغ في ظروف غامضة وعلى عجل، لعبت فيه التوازنات الهشة التي أوجدتها لتحكم الدولة، ولم تكن قوى مهمة موجودة على الساحة السياسية على اتفاق معه أو مع العملية السياسية الجارية، كما يجب أن يتضمن وجود آلية رقابية صارمة لكي تضمن دستورية القوانين وتمنع التعسف في إصدار قوانين تعبر عن سيطرة فئة أو طبقة أو جماعة معينة[١٤]. بل انه قد جاء في ظروف وشروط غير صائبة: فالاحتلال الأمريكي للعراق ذاته غير محايد، والسلاح الذي تملكه المليشيات جعل حرية الاختيار بلا جدوى.

ب. أما الحديث عن المساواة السياسية والحريات فإنها غائبة عن المشهد السياسي العراقي، فما ادعت به الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قادمة لأجله في العراق ثبت خلال السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ انه فوبيا، بل أن (مانفرد نوفاك) المحقق الخاص لشؤون التعذيب في الأمم المتحدة، قد اشر في نهاية عام ٢٠٠٦ بأن "الانتهاكات قد وصلت إلى مرحلة لم يكن العراق قد وصلها خلال تاريخه المعاصر"[١٥].

ت. وما يتعلق بمكانة الإنسان في الفكر السياسي الراهن فالواضح إنها اضمحلت، وثبت عدم جدية الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق في التاريخ المعاصر في اقل تقدير، إن لم يكن تواطؤ اغلب قواها بعدم المساعدة في الكشف عما يجري في العراق من انتهاكات جماعية، وبالتالي فالأمن الاجتماعي وليس تنمية الموارد البشرية وإدارتها فحسب أصبح مفقوداً في العراق.

ث. وفيما يتعلق بالبيئة الدولية ،فهي جانب أخر يثار في مسألة الوجود الأمريكي في العراق، فمعظم دول الإقليم تتوقع ادوار سلبية للعراق إزائها، الأمر الذي دفعها إلى استباق حدوث ذلك بالتدخل والاستثمار في العراق، من خلال شبكات الجريمة المنظمة وقوى العنف وإشاعة أجواء اللاستقرار فيه. وهذا أيضاً عامل أخر يضاف إلى العوامل السابقة لأزمة تشكيل الحكومة العراقية ومصدر تهديد خطير للأمن الاجتماعي في العراق.

٤- مرحلة الانحسار والتقلص :

---

14) د. عزيز جبر شيال، الديمقراطية أساس لقيام دستور دائم، مجلة أوراق عراقية، العدد/٤، أيلول ٢٠٠٥،ص٢٦.

15) د. خضير عباس عطوان، المصدر السابق، ص٣٨.

قد تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تتفتت بعد تحقيقها هدف التصادم الذي يؤدي إلى إن تفقد الأزمة جزءا من قوة الدفع لها ومن ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي. وهنا على القيادة السياسية ضرورة متابعة الموقف الازموي من كافة جوانبه خشية حدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوية ويكون لها القدرة على الظهور مجددا بعد اختفائها التدريجي.وهنا يمكن القول، إن ملامح الأزمة بدأت بالانفراج، فالتحالف الوطني (دولة القانون والائتلاف الوطني) أعلن عن ترشح السيد نوري المالكي رئيساً للحكومة المقبلة التي طالما انتظرها الشعب العراقي كثيراً، وبالتالي هذا الإعلان ربما يمثل خطوة جادة ومهمة في تحريك العملية السياسية بالاتجاه الصحيح وان كان فيه بعض الصعوبات، بعد أن ظلت هذه العملية في جمود لا يتعدى التصريحات الإعلامية وسط غياب حوار حقيقي بين الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات طيلة الأشهر الماضية[16].

٥ــ <u>مرحلة الاختفاء والتلاشي</u> :

قد تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل غير كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها ومن ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها. وهنا يجب إعادة البناء وعلاج الآثار التي ولدتها الأزمة واستعادة فاعلية الكيان الذي حدثت فيه الأزمة ، وإكسابه مناعة وخبرة.

ويمكن القول ، بان لكل أزمة مهما بلغت قوتها أو ظلت لفترة طويلة أن تنتهي حتى ولو مؤقتا ،لذا يتطلب من صانع القرار ومتخذه أن يكون ملماً بأدوات التعامل مع الأزمات حسب مقتضيات وظروف كل مرحلة حتى لا يقع فريسة وضحية للآخرين. فهل نعي ما نحن؟ أن عناصر الشك هي الأقوى في أي جواب يمكن أن يقدم، فالحلول ستكون سياسية وليس وفقاً لمقاييس العدالة، ولا دوام بغير عدالة؛ هذا ما تخبرنا به التجارب الإنسانية عبر التاريخ. وبالتالي فان الأزمة التي عصفت بالواقع السياسي العراقي تعبر عن الاحتقان السياسي الداخلي وضعف في تقدير المصلحة الوطنية العليا التي وصفها الرئيس العراقي جلال الطالباني قائلاً:" إن مجمل التطورات السياسية والأمنية في العراق لاسيما التطورات ذات العلاقة بالحوارات والاتصالات الجارية بين الإطراف والكتل السياسية هدفها إيجاد حل شامل للازمة التي تواجه البلاد" وأضاف:" إن الآثار السلبية الناجمة عن تأخير تشكيل الحكومة انعكست سلباً على المصالح العليا للشعب العراقي"[17]. ونظراً لما تركته هذه الأزمة من نتائج خطيرة وتحديات صعبة على المشهد السياسي وآثار نفسية مؤلمة على المجتمع من تردي وتدهور في الملف الأمني والاجتماعي والاقتصادي والخدمي، لذا فان هذه الأزمة يستلزم دراستها بموضوعية من خلال عرض وتحليل ما أفرزته الانتخابات البرلمانية من نتائج.

16) جريدة الصباح، بغداد، ٢٠١٠/١٠/١٩.

17) نقلاً عن : جريدة الصباح، بغداد، ٢٠١٠/١٠/١٩.

المبحث الثاني: نتائج الانتخابات البرلمانية والمعادلة السياسية

سيتناول هذا المبحث نتائج الانتخابات البرلمانية وتداعياتها الداخلية والخارجية وطبيعة الضغوط التي مورست ولا تزال تمارس على القوى والأحزاب السياسية العراقية، مما أدى إلى تأزم الوضع السياسي وبالتالي أدى إلى تأخير تشكيل الحكومة التي طالما انتظرها الشعب العراقي. وسيناقش هذا المبحث في مطلبين، الأول : نتائج الانتخابات وتداعياتها، والثاني: الضغوط الداخلية والخارجية وانعكاساتها على أزمة تشكيل الحكومة.

المطلب الأول: نتائج الانتخابات وتداعياتها

لقد أجريت الانتخابات البرلمانية العراقية في السابع من آذار عام ٢٠١٠ وكشفت نتائجها النهائية عن فوز القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء العراقي السابق (إياد علاوي) بأغلبية أصوات الناخبين، متقدمة بفارق مقعدين عن اقرب القوائم المنافسة لها وهي قائمة ائتلاف دولة القانون التي يتزعمها السيد نوري المالكي (رئيس الحكومة الحالية). وقد إشادة الولايات المتحدة الأمريكية ــ الدولة التي احتلت العراق وأسقطت النظام السياسي السابق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣–، بهذه الانتخابات، مؤكدةً تحقيق احد أهدافها بإنشاء نظام ديمقراطي تتحكم فيه القوى السياسية المتنافسة إلى صناديق الانتخاب، وتستند في حل خلافاتها إلى النصوص الدستورية.

إلا إن الواقع جاء مغايراً تماماً، فإئتلاف دولة القانون رفض الالتزام بالإجراءات الديمقراطية، وشكك في نتائج الانتخابات، وطالب بإعادة الفرز، وكانت النتائج مطابقة، فلجأ إلى هيئة العدالة والمساءلة. وقد وجهت هذه الهيئة اتهامات لبعض القيادات التابعة للقائمة العراقية، وطالبت بإقصائهم وعدم استبدالهم بمن يليهم في القائمة في محاولة لإفقاد تلك القائمة أغلبيتها[١٨]. وهو ما كان ينذر بأزمة حادة يمكن أن تهدد العملية السياسية بأكملها، وهنا، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية ومارست ضغوطها فألغت الهيئة التمييزية (هيئة قضائية) قرارها.

وكان من الطبيعي بعد ذلك أن تسير العملية السياسية في العراق في مجراها الصحيح، وتتم عملية التصديق على النتائج، ويعقد البرلمان جلسته لانتخاب رئيسه ورئيس الجمهورية الذي بدوره يكلف رئيس القائمة التي حصلت على اكبر عدد من المقاعد بتشكيل الحكومة ...ورغم مرور سبعة أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية، فان ذلك لم يحدث، ولا يزال الأمر يخضع للمساومات، فلم يكن فوز القائمة العراقية

([18]) للمزيد يراجع: د. محمد مجاهد الزيات، قراءة في نتائج الانتخابات العراقية ، أوراق الشرق الأوسط ،العدد /٤٨، نيسان ٢٠١٠، ص٩٢ــ٩٥.

بالمركز الأول في الانتخابات إلا بمثابة تجاوز المرحلة الأولى لتتصدر العملية السياسية، ولم يرَ ائتلاف دولة القانون مبرراً لان يترك رئاسة الحكومة المقبلة.

إن ما شهده العراق خلال الأيام التي تلت نتائج الانتخابات يؤكد أن الانتخابات نجحت،إلا إنها لم تفرز ديمقراطية حقيقية، وان المعادلة السياسية التي حكمت العراق منذ الاحتلال لم تشهد تغيراً يذكر أو تطور في مجال التعددية السياسية. وتؤكد كذلك إن نصوص الدستور الذي صاغته القوى والأحزاب السياسية على عجل عام ٢٠٠٥، وحرصت على أن تتضمن مواده كل ما يخدم تطلعاتها وأهدافها السياسية والاجتماعية ،تلك النصوص يتم حاليا الالتفاف عليها وتفسيرها بما يخدم تطلعات ومصالح قوى سياسية معينه على حساب قوى أخرى[١٩].

فعلى سبيل المثال ، تتضمن المادة (٦٢) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، أن القائمة التي تحصل على اكبر عدد من المقاعد في البرلمان يتم تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة، وهو ما رفضه ائتلاف دولة القانون، وكذلك الائتلاف الوطني الذي يضم داخله عدة فصائل، من أبرزها التيار الصدري .

وتسعى تلك الأحزاب إلى تفسير هذه المادة على أساس أن يتم تكليف الكتلة البرلمانية الأكثر عدد، والمعيار هنا ليس عدد المقاعد البرلمانية التي فازت بها الكتلة التي دخلت الانتخابات، ولكن الكتلة التي يتم تشكيلها بعد الانتخابات، وحاليا يجري صياغة تحالف يضم ائتلافين لتوفير أغلبية برلمانية يكون لها الحق في تشكيل الحكومة وإبعاد ائتلاف القائمة العراقية إلا في حالة نجاحها في تشكيل تحالف برلماني يحضا بالأغلبية. والقضية هنا، ليست الصراع على منصب رئاسة الحكومة في حد ذاتيه، ولكن القضية المحورية لما يجري حالياً في العراق وباختصار شديد:

هل تبقى المعادلة السياسية التي حكمت العراق ما بعد الاحتلال في حدودها السابقة؟، أم يحدث تطور سياسي جديد ينتج قدراً أوسع من المشاركة السياسية لكافة مكونات المجتمع العراقي دون تهمش كتلة سياسية بعينها لصالح نفوذ أخرى؟ وهل القوى والأحزاب التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ تبنت أطروحات ديمقراطية استعداداً لتبني الخيار الديمقراطي؟ وهل توافق على التداول السلمي للسلطة مستقبلاً؟.

إن متابعة ما يجري في العراق تشير إلى عدد من الشواهد المهمة التي يمكن إجمالها بالاتي:

١ــ لا تزال النتائج السلبية والكارثة التي خلفها الاحتلال تفرض تبعاتها على المشهد السياسي في العراق بصورة عامة، خاصة ما أتاحه الاحتلال الأمريكي من تنامي نفوذ وسلطات الأحزاب الدينية فضلاً عن التيار الصدري، كما وسعت تلك الأحزاب من خلال هيمنتها على مناصب الدولة وامتلاكها أدوات صنع

([19]) د. محمد مجاهد الزيات ،نجحت الانتخابات وفشلت الديمقراطية في العراق ،جريدة الأهرام المسائي ، ١٥ أيار (مايو) ٢٠١٠.

القرار إلى الدفاع عن مصالحها الذاتية ، وبالتالي كان من الطبيعي أن ترفض التنازل عن المناصب والسلطات التي هيمنت عليها في إطار نوع من التخندق المصلحي الضيق.

٢. لقد كشفت التحركات التي أعقبت الانتخابات، خصوصا سعى الائتلافي دولة القانون والائتلاف الوطني إلى صياغة تكتل موحد(بضغوط إيرانية وبمباركة المرجعيات الدينية) وهذا يدل عن استمرار تأثير العامل الطائفي بصورة كبيرة، بل إن نتائج الانتخابات الأخيرة قد كشفت عن ذلك بوضوح، فلم ينجح مثلاً مرشح سني في محافظة ميسان، أو مرشح شيعي في محافظة الانبار،وهو ما يشير إلى أن الطائفية لا تزال كامنة وتنتظر الفرصة المناسبة للحركة[٢٠].

٣. إن المساومات التي تجري بين الكتل السياسية للتوافق على تشكيل الحكومة، تكشف عن الاستعداد لتقديم تنازلات تتجاوز كثيرا من البرامج التي أعلنتها تلك الكتل والائتلافات، والتي دخلت على أساسها الانتخابات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر، سعي ائتلاف دولة القانون إلى كسب تأييد التيار الصدري – الكتلة الأكثر عدداً في الائتلاف العراقي – لحصوله على منصب رئاسة الحكومة، وقد وافق ائتلاف دولة القانون مبدئياً على بعض مطالب هذا التيار، خاصة الإفراج عن بعض المعتقلين من جيش المهدي، ومنح التيار بعض الوزارات، مما يعني منحه صلاحيات ونفوذ داخل الإطار الأمني الرسمي[٢١] . وقد أكد النائب محمد البهادلي عن التيار الصدري:" إن اللقاء الذي جمع السيدين مقتدى الصدر ونوري المالكي في مدينة قم الإيرانية أثناء زيارة الأخير إلى إيران أسست إلى علاقة إستراتيجية بين الطرفين"[٢٢]. ومن جهته أعلن النائب حسن السنيد عن دولة القانون إن:" السيد مقتدى الصدر جدد تأييده لترشيح السيد المالكي لرئاسة الحكومة المقبلة بعد أن حصل الأول على ضمانات تحقق الشراكة في صنع القرار السياسي"[٢٣].

٤. يثار كذلك، إن كافة الكتل في مشاوراتها مع التحالف الكردستاني أبدت نوعا من التنازل فيما يتعلق في المناطق المتنازع عليها ، خاصة كركوك بل أن ائتلاف دولة القانون قدم تنازلات فيما يتعلق بالخلاف مع التحالف الكردستاني حول قانون النفط والغاز، وهو ما يعني في النهاية تغلب المصالح الضعيفة للأحزاب وقيادتها على المصالح الوطنية للدولة العراقية[٢٤].

٥. إن الفراغ السياسي الذي يشهده العراق قد أدى إلى تراجع أمني واضح، حيث أن الأشهر التي تلت الانتخابات شهدت تصاعداً ملحوظاً في أعمال العنف، شملت بغداد والعديد من المدن العراقية، وهناك أحاديث

([20]) جريدة الشرق الأوسط ، ٢٣/٥/ ٢٠١٠ .

) جريدة الحياة، ٢٠١٠/٥/٢٤. 21 (

) نقلاً عن قناة بغداد الفضائية، بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠. 22 (

) المصدر نفسه.23 (

) جريدة الحياة / ٩ / ٥ / ٢٠١٠.[24]

تجري في بغداد حول تورط المليشيات التابعة لبعض الأحزاب في أعمال العنف وباستخدام أسلحة كاتمة للصوت[٢٥] .

٦. من الواضح إن كافة الأحزاب والكتل السياسية تحرص على تشكيل الحكومة وترفض جميعها أن تكون في المعارضة،وهو ما يؤكد أن تلك الأحزاب تستغل المؤسسات الحكومة لبعض مصالحها وزيادة نفوذها بما يكفل لها تأثيراً أقوى داخل العملية السياسية، ويؤكد في الوقت ذاته إن منصب رئيس الحكومة ينتج سلطات واسعة، فهو المنفرد بعملية صنع واتخاذ القرار وتنفيذه، وهو المسؤول عن صياغة وتنفيذ السياسة العامة والقائد العام للقوات المسلحة، وبالتالي، فان حصول حزب أو كتلة ما على هذا المنصب يعني امتلاك القدرة على صنع القرار و صياغة المستقبل بما يحقق مصالح ذلك الحزب أو الكتلة السياسية[٢٦] . وفي هذا الشأن يقول الباحث السياسي الأمريكي "كينت كارتزمان" المتخصص بالعراق :" إن الساسة في العراق لم يصلوا بعد إلى نضوج ديمقراطي على أساس حكومة ومعارضة، بل ما هو حاصل ، إن من يصل إلى السلطة يحصل على كل شيء ومن هو خارج السلطة يحرم من كل شيء"[٢٧].

المطلب الثاني: الضغوط الداخلية والخارجية وانعكاساتها تشكيل الحكومة

وفي ضوء ذلك المشهد السياسي، قامت إيران بممارسة ضغوط مكثفة أسفرت عن دمج ائتلاف دولة القانون وائتلاف الوطني العراقي وعمل ائتلافين على وضع نظام داخلي للتحالف الجديد ،الذي أطلق عليه التحالف الوطني ، يضم كافة الأحزاب والفصائل الشيعية ، ويعبر عن كيان طائفي في مواجهة كيانات طائفية ، ولتعود المعادلة السياسية في العراق إلى مراحلها السابقة ، كما كان الحال في انتخابات ٢٠٠٥ .

وعن دور وتدخل دول الجوار في المشهد السياسي العراقي، فقد اتهم الأمين العام لمجلس الوزراء السيد علي العلاق عدداً من دول المنطقة بالتدخل في الشأن العراقي وممارسة الضغوط على بعض الأطراف السياسية،موضحاً إن من بين هذه الدول إيران وسوريا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى جانب كل من السعودية والكويت ودول الخليج العربي التي تتدخل بشكل متفاوت، ويحاول كل طرف أن يملي نوعاً من الضغط على جهة سياسية معينة[٢٨]. ولكي تكتمل الصورة، فمن الضروري، فهم طبيعة المعادلة السياسية التي تحكم النظام السياسي في العراق في الوقت الحاضر، ولمتابعة التطورات التي يشهدها إقليم كردستان العراق، حيث شهد الإقليم تطورات سياسية غير مسبوقة، سبقت عملية الانتخابات البرلمانية وما بعدها. وهو ما يمكن إيجازه بالاتي[٢٩]:

---

25. (جريدة الحياة، ٢٠١٠/٥/٣١.
26. (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٠/٥/٣٠.
27. (نقلاً عن: قناة الحرة الفضائية:برنامج "العراق تحالفات وصفقات"، بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٢.
28. (نقلاً عن : جريدة الصباح، بغداد، ٢٠١٠/٨/٩.
29. (جريدة الحياة، ٢٠١٠/٥/٣٠.

١. ظهور حزب التغير (جروان) الذي يتزعمه نيشروان مصطفى، نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني سابقاً ــ والذي يتزعمه السيد جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق ــ وقد جاء تشكيل الحزب الجديد تعبيراً عن رفض السيد نيشروان وعدداً من أعضاء الاتحاد الوطني لممارسة قيادات الحزب، وفشل جهود التوفيق بين الطرفين.

٢. كان تأثير الحزب الجديد أكثر وضوحاً في محافظة السليمانية، حيث نجح هذا الحزب في الحصول على عدد من المقاعد في برلمان إقليم كردستان جعلت منه الحزب الثالث في الإقليم، كما نجح في الحصول على مقاعد في البرلمان العراقي الجديد على حساب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

٣. إن دخول هذا الحزب في العملية السياسية، اخل بالتوازن الذي كان يحكم العلاقة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين (الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة سعود بارزاني)، حيث توزعت أصوات ونفوذ الاتحاد الوطني بينه وبين الحزب الجديد، فيما استمر نفوذ وثقل الحزب الديمقراطي الكردستاني دون تغيير وهو ما زاد من ثقله ونفوذه على حساب غريمة الاتحاد الوطني الكردستاني.

٤. إن من المرجح وطبقاً للمعادلة السياسية الجديدة في توزيع المناصب الرئيسية (الحكومية ــ العسكرية ــ الأمنية) التي كان يتم توزيعها مناصفة بين الحزبين، وبما يترجم النفوذ المتزايد لحزب التغيير على حساب الحصة التي كان المقررة للاتحاد الوطني .

٥. بعد قيام حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بعقد مؤتمره الثالث (بعد تسعة سنوات من انعقاد مؤتمره الثاني في منتصف التسعينات من القرن الماضي) إشارة واضحة على حجم الأزمة التي يعانيها الحزب، وحرص قيادته على إعادة تشكيل هياكله القيادية لاستيعاب الحزب.الأشياء المتزايد داخل اللجان الحزبية بمستوياتها المتعددة، وتثبيت الكوادر القيادية التي تقود المرحلة القادمة، للحيلولة دون تطور منافسة القائمة بينهما بما يؤثر في تماسك وشعبية الحزب.

ومن اللافت للنظر إن موقف التحالف الكردستاني ــ رغم هذه التطورات ــ ظل متماسكاً فيما يتعلق بالتعامل مع التطورات الجارية في الحكومة المركزية الاتحادية في بغداد، فنجح في ألا تنسحب الخلافات القائمة بين مكوناته على الموقف السياسي مع التطورات في الدولة المركزية، وقد تم الاتفاق أخيراً بين الأطراف الكردستانية على اختلافها وفق مبادئ حاكمة للتحالف الكردستاني تضمن لهم أن يتم اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية أو الموقف داخل البرلمان العراقي القادم على أساس مبدأ الإجماع، وهو ما يكفل دوراً متساوياً لكل الإطراف وعدم تهميش أي منها، وقد جاء ذلك ارتباطاً بوجود وجهة نظر موحدة تجاه تلك القضايا وإجماع واضح على أولوية تطبيق المطالب الكردية ودعم الفدرالية على حساب السلطة المركزية .

لقد كان موقف الكرد متبايناً في الوهلة الأولى حول أحقية تشكيل الحكومة العراقية، حيث بادر الرئيس جلال طالباني بإعلان توجه الكرد للتحالف مع ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي في إعادة

صيغة الحكم التي سيطرة على الحياة السياسية في العراق منذ انتخابات عام ٢٠٠٥م. وفسر المراقبون للمشهد السياسي العراقي موقف الرئيس جلال طالباني بسبب استيائه من تصريحات بعض قيادات ائتلاف القائمة العراقية التي يتزعمها الدكتور أياد علاوي حول عدم تأييد ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية للدورة الثانية. وكذلك بسبب العلاقات الوثيقة بينه وبين إيران. وقد أعلن الرئيس طالباني موقفه بوضوح حين قال: " إيران والمرجعيات الدينية في العراق تؤيد دمج الحزبين الشيعيين الرئيسيين بتحالف واحد". وبالمقابل جاء موقف الكرد الأخير على لسان رئيس إقليم كردستان السيد مسعود البارزاني الذي أكد إن " من الضروري إتاحة الفرصة لائتلاف القائمة العراقية لتشكيل الحكومة، وان الكرد يرفضون تهميش أي مكون من مكونات الشعب العراقي "[٣٠]. وبعد لقاءات عدة، تبلور الموقف الكردستاني الموحد الذي يؤكد على عدداً من المرتكزات أهمها:ـ

ـ ضرورة احترام الدستور.

ـ إعطاء القائمة العراقية الفائزة فرصة تشكيل الحكومة وفقا للاستحقاق الانتخابي والدستوري.

ـ اعتبار التحالف الكردستاني الكتلة المرجحة للتوازن داخل البرلمان القادم، وان التحالف الكردستاني سوف يتحالف مع الكتل التي تتجاوب مع المطالب الكردية وبخاصة تفعل المادة (١٤٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي تتعلق بتطبيع الأوضاع في كركوك، ثم الاستفتاء على هويتها فضلاً عن المناطق المختلف عليها بين المحافظات، والتي يطالب الكرد بضمها إلى الإقليم وقد عبر رئيس الإقليم مسعود البارزاني عن ذلك قائلاً: " إن المطالبة بعودة الحكومة المركزية ودولة العراق الموحدة المركزية هي {أحلام عصافير }[٣١]. وان من الضروري دعم الفدرالية، على إن يكون العراق ليس فقط ثلاثة أقاليم، ومن الممكن إن يصبح ستة أقاليم" وهكذا، يتضح أن موقف الكرد قد تغير نسبياً، وبدا أكثر تفهما لإعطاء، ائتلاف القائمة العراقية فرصتها لتشكيل الحكومة. ومن الواضح إن ذلك يتوافق مع إصرار الكرد على تطبيق كافة مواد الدستور، وهو أمر يعزز موقفهم من كركوك، ويرى مراقبون للشأن العراقي إن هذا التغيير ارتبط بضغوط أمريكية واتصالات قام بها نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي يعد من كبار قادة البيت الأبيض الذين يتفهمون مطالب الكرد وهو الذي تبنى سابقاً مشروع تقسيم العراق وفدرالية الدولة. وعلى أثر ذلك فقد تم إجراء حوار بين القياديين الكرديين(طالباني وبارزاني) وحرصت فيه واشنطن على حلحلة الموقف من أزمة تشكيل الحكومة،وعدم تهميش القائمة العراقية، مع التعهدات بالتجاوب الجدي مع مطالب الكر لاحقا ، الأمر الذي دفع الكرد للحرص على التوافق مع المطالب الأمريكية تحقيقا لذلك.

---

30) حوار غسان شربل مع السيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق، جريدة الحياة، في ٢٠١٠/٥/٢٥.

31) المصدر نفسه.

وهكذا، تدور مجمل التطورات السياسية الجارية في العراق حول من يسيطر على عملية صنع القرار، ومن يمتلك القدرة على تشكيل الحكومة، وهل يتم توسيع حجم المشاركة أم تبقى الصيغة الطائفية والعرقية على سابق عهدها؟ .

تشير التحركات السياسية الجارية إلى نوع من عدم اليقين وفقدان الثقة حول الخطوات القادمة، وتعد السيناريوهات المحتملة لتشكيل الحكومة، وعقد التحالفات البرلمانية، وتوزيع المناصب الرئيسية في الدولة، فيما عدا منصب رئاسة الجمهورية الذي سيمنح على الأرجح للرئيس جلال طالباني لولاية ثانية، باعتباره مطلباً كردياً وفي ظل قدرة التحالف الكردستاني على ترجيح الأغلبية المطلوبة داخل البرلمان، وكذلك حرص رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني على المحافظة على هذا المنصب للكرد، باعتباره يحقق نوعاً من الانفراد بالسلطة داخل إقليم كردستان، كما إن من المرجح أن تزاد مطالب الكرد التي بدأت كما أعلنته بعض القيادات من ضرورة الحصول على (٢٥ %) من المناصب الرئيسية في الحكومة الجديدة بكافة مؤسساتها المدنية والعسكرية والإقليمية، وهو ما يتجاوز نسبتهم من تعداد السكان لعام ١٩٩٧، ويكفل نفوذاً أكثر تأثيراً داخل دوائر صنع القرار في الدولة العراقية في النهاية الأمر. واشترط التحالف الكردستاني في ورقته التي اقترحها لتشكيل الحكومة والخروج من الأزمة، تحتوي على (١٩) تسعة عشر نقطة تهدف الى بناء الثقة بين الفرقاء السياسيين، وتؤسس إلى بناء مصالح مشتركة، والبدء بصفحة جديدة لتعزيز الثوابت الوطنية العراقية الأساسية والحفاظ على الوحدة الوطنية، وحل جميع المشاكل العالقة. وبالمقابل قدم ائتلاف العراقية ورقة سياسية للخروج من الأزمة[٣٢].

وفي ذات الوقت صرح السيد علي الدباغ الناطق باسم دولة القانون قائلاً:" بعد أكثر من (٢٠٨) يوم من إجراء الانتخابات توصل التحالف الوطني إلى الاتفاق على ترشيح المالكي لرئاسة الحكومة مع وجود تحفظ داخل التحالف من قبل المجلس الأعلى وحزب الفضيلة والمستقلون ... فظلا عن ائتلاف القائمة العراقية التي رفضت المشاركة في حكومة يرئسها السيد المالكي لولاية ثانية"[٣٣]. وبهذا الإعلان أصبح العراق يحتل المرتبة الأولى في دول العام بالتأخر لتشكيل الحكومة بعد إجراء الانتخابات ولم تسبقه بهذا الرقم سوى هولندا في عام ١٩٧٧.

وأيا ما كان سينتهي إليه الخلاف القائم بخصوص تشكيل الحكومة، فان هناك ثوابت سوف تفرض تأثيرها في معادلة سياسية جديدة، وأهم تلك الثوابت، هو إن معظم الأطراف التي لها مواقف متباينة تتفق على ضرورة تقليص صلاحيات رئيس الوزراء، حتى لا ينفرد بعملية صنع القرار وتهميش الآخرين . وهناك توجه لتشكيل الحكومة على أساس التوافق، أي توزيع المناصب الوزارية بما يرضي الكتل السياسية،

---

32) مقابلة أجرتها قناة الشرقية الفضائية مع النائبين محسن السعدون عن التحالف الكردستاني وأسامة النجيفي عن القائمة العراقية،يوم ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٠

33) مقابلة مع قناة ( ) الفضائية حول أزمة تشكيل الحكومة بتاريخ ١/١٠/٢٠١٠ .

ومن اللافت للنظر كذلك، إن أياً من القوائم الفائزة لم تحسم أمرها وخياراتها بعد . فرغم دمج الائتلافين(دولة القانون والائتلاف العراقي) فان الخلاف على توزيع المناصب القيادية قد يضر بعملية الدمج ويفتح الباب لتحالفات جديدة ، الأمر الذي يشير إلى إن أياً كانت نتيجة الصراعات والتجاذبات بين النخب السياسية وتوجهاتهم، فان هناك دلائل على عودة صيغة الحكم التي سادت منذ انتخابات عام ٢٠٠٥، وهناك تصاعد واضح للنفوذ الكردي والتيار الصدري داخل الائتلاف الشيعي وتحركات مكثفة قد تفضي في النهاية إلى محاصرة عملية الانتقال السلمي من الإطار الطائفي والعرقي إلى تعددية سياسية مفتوحة، تزداد فيها ساحة المشاركة السياسية ومفاهيم المواطنة على حساب الانتماءات العرقية والطائفية.

وكان استطلاع للرأي أجراه مركز الشرق للبحوث في واشنطن جاء فيه:" ان (٣٨،٨%) من العراقيين يفسرون تأخير تشكيل الحكومة نتيجةً للصراع على السلطة، في حين وجد (١٧،٥%) ان فشل العملية الديمقراطية وراء تشكيل الحكومة، ويعتقد (١٩%)ان تدخل دول الجوار الجغرافي وراء ذلك التأخير، وعزا (٨،٨%) إلى عدم إيجاد الشخص المناسب[٣٤].

ذا ليس من المتوقع أن تشهد المعادلة السياسية في المشهد السياسي العراقي تطورات حاسمة، أو تغيرات في قواعدها وإطارها الذي ساد خلال السنوات الماضية، بما يعنيه ذلك من إشارات لاستمرار وثبات الأوضاع في العراق، وبالتالي احتفاظه بنوعية ومستوى الاستقرار أو عدم الاستقرار للسلم والأمن القائم دون تغيير جوهري.

المبحث الثالث: المشاهد (السيناريوهات) المحتملة للخروج من الأزمة

بشكل عام نجد إن رسم صورة لما ستؤول إليه الأوضاع بخصوص أزمة تشكيل الحكومة العراقية المقبلة يتطلب مجموعة من المشاهد التي يمثل كل منهما مخرج احتمالي لهذه الأزمة، علماً أن هذه المشاهد أو السيناريوهات المستقبلية باعتبارها تصورات احتمالية يتمتع كل واحد منها بغلبة مجموعة من العوامل التي بمجموعها تكون هذا المشهد، وهذه العوامل هي مجموعة من المتغيرات التي يؤدي وجودها في هذا المشهد إلى أن تكون احد الاحتمالات المطروحة. بيد انه من المتفق عليه أن قوة العوامل في أحد المشاهد وغلبتها على بقية العوامل في المشاهد الأخرى، هو الذي يدفع بهذا المشهد أن يكون أكثر احتمالاً في تحققه. وأدناه مجموعة من المشاهد الاحتمالية للخروج من الأزمة السياسية وعلى النحو الأتي:

[34](نقلاً عن: جريدة المشرق، بغداد، ٢٠١٠/٨/١٠.)

المشهد الأول: التأثير الدولي في العملية السياسية

يفترض هذا المشهد أن الولايات المتحدة الأمريكية سيكون لها الدور الأكبر في تحديد مسار العملية السياسية في العراق، بحكم مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تكون بمجموعها عناصر هذا المشهد، ومن هذه العناصر النفوذ السياسي الذي تملكه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الراعية للمؤسسة السياسية الجديدة في العراق لما بعد الاحتلال، وهذا المتغير الذي يعد أيضاً حاجة عراقية من اجل استمرار النظام السياسي ويمنح الولايات المتحدة مصدر قوة للتأثير، فضلاً عن المتغيرات العسكرية التي تتمثل بوجود العديد من قواتها على الأراضي العراقية، حيث سبق للولايات المتحدة أن تدخلت وبشكل واضح في العملية السياسية عقب انتهاء الانتخابات البرلمانية الأخيرة وتصاعد وتيرة الجدل حول من هي الكتلة صاحبة الحق في تشكيل الحكومة، إذ قدم نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مقترحاً بخصوص تقاسم السلطة بين السيدين أياد علاوي رئيس ائتلاف العراقية والمالكي رئيس ائتلاف دولة القانون، باعتبارهما رئيسي الكتلتين اللتين حققا اعلى النتائج في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهذا المقترح يدل على أن الولايات المتحدة أرادت أن تكون لها القول الفصل في تحديد مسار العملية السياسية في العراق.

المشد الثاني: التوازنات الإقليمية في المنطقة

ويفترض هذا المشهد إن تراجع التأثير الأمريكي في تحديد المسار السياسي في العراق أو عدم نجاحه في إحداث التغيير المطلوب، قد يؤدي إلى أن يكون للدول الإقليمية المحيطة بالعراق الدور الأكبر في تحديد من سيحكم العراق خلال السنوات الأربع القادمة، ويستند هذا المشهد في قوته الاحتمالية إلى مجموعة من العوامل تتمثل في التأثير والنفوذ البالغ الذي تملكه دول الجوار في العراق، مثل إيران وسوريا ودول الخليج العربي فضلاً عن مصر والأردن وتركيا، وعليه فان قدرة هذه الدول في الوصول إلى تفاهمات إقليمية بخصوص الحكومة العراقية قد يكون هو المخرج في إنهاء الأزمة السياسية، ولعل ما يؤيد هذا النفوذ الإقليمي في العراق هو أن العديد من الشخصيات السياسية البارزة قامت في الآونة الأخيرة بزيارات مكوكية لدى هذه الدول من اجل تحقيق تفاهمات معها حتى تحظى تشكيلة الحكومة العراقية بمقبولية إقليمية، علما أن العديد من هذه الجولات تمت بشكل منفصل ومستقل عن الآخرين مما يدل على وجود تناقضات بين قادة الكتل السياسية حول من هي الدولة الإقليمية التي ينبغي أن يكون لها الدور الأكبر في رسم سياسة العراق المستقبلية، وهو أيضاً يدل على أن هذه الجولات ما هي إلا اعتراف عراقي بمدى النفوذ الإقليمي المؤثر في العملية السياسية.

المشهد الثالث: تناقضات عراقية داخلية

يفترض هذا المشهد إن القادة السياسيون في العراق يصلون إلى مرحلة من التفاهم السياسي فيما بينهم بحيث يحققوا قدراً عالياً من الانسجام ما بين مختلف الكتل السياسية دون أن يكون هناك تأثير دولي أو إقليمي، بل يكون القرار العراقي هو المعيار في تحديد مسار العملية السياسية، ويكون هناك اتفاق عراقي

حول طبيعة الحكومة وهل هي حكومة شراكة وطنية؟ أم حكومة استحقاق انتخابي ويفترض هذا المشهد أيضاً أن النظام الداخلي العراقي يكون نتيجة لاتفاق متكامل حول أن الدستور هو الحكم في حل الخلافات السياسية وان النصوص الدستورية تكون واضحة ومباشرة وغير قابلة للتأويل السياسي. وفي هذا الصدد يقول النائب عن القائمة العراقية

عدنان الدبوس إن:" العراق لا يزال في مراحل الجنينية من الديمقراطية لان الأحزاب على الساحة العراقية أحزاب حديثة ليست كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة ولكنها أحزاب مناطقية ولذلك لا يمكن تهميشها .في تشكيل الحكومة أي بمعنى أن العراق لا يزال يمثل بالسياسة التوافقية التي تحكم العراق.

المشهد الرابع: تفاهم أمريكي – عراقي

يفترض هذا المشهد أن الولايات المتحدة يكون لها دور كبير في تحديد شكل الحكومة العراقية بالتفاهم مع القادة السياسيين أنفسهم بحيث يكون هناك تفاهم أمريكي – عراقي دون وجود للتأثير الإقليمي دوراً فيه، هذا المشهد يدل على أن الولايات المتحدة ما زالت هي حامل الميزان الذي يجمع الفرقاء السياسيين المختلفين حول صيغة سياسية موحدة لتشكيل الحكومة المقبلة.

المشهد الخامس: تفاهم إقليمي – أمريكي

يفرض هذا المشهد أن الولايات المتحدة الأمريكية بالتفاهم مع دول الجوار الجغرافي للعراق المؤثرة إقليمياً، تستطيع أن تحدد شكل الحكومة العراقية القادمة بحيث يكون هناك توازن مقبول ما بين التطلعات الأمريكية ومصالح دول الإقليم ويكون هذا التوازن هو المعيار في اختيار من يحكم العراق خلال السنوات الأربع القادمة.

المشهد السادس: تفاهم إقليمي – عراقي

ويفترض هذا المشهد أن العراقيين يحققون قدر من التفاهم السياسي مع الدول الإقليمية، ويكون هذا المشهد عبارة عن متطلبات إقليمية بالتوازن مع توجهات القادة السياسيين العراقيين، بمعنى إن الحكومة المقبلة تحظى بأكبر قدر من المقبولية والتأييد الإقليمي لها حتى وان لم تحظى برضا جميع القادة العراقيين.

وبعد عرض المشاهد المشار إليها أعلاه يمكن ترجيح المشهدين الرابع والخامس معاً مع تجاوز الخلافات الداخلية المشار إليها في المشهد الثالث لكي تكون الإرادة الوطنية حاضرة وبشكل فاعل ووفقاً للمتغيرات الايجابية التي قد تحصل خاصة بعد تفعيل مبادرة السيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراقي بالتزامن مع اتفاق التحالف الوطني على ترشيح المالكي لرئاسة الحكومة المقبلة في اجتماع الجمعة الموافق ٢٠١٠/١٠/١ بتخلف المجلس الأعلى والفضيلة عن الاجتماع وهنا ظهر على المشهد السياسي حراك جديد يمكن تحديده بالاتي :

١ــ في حالة تمكن المالكي من إعادة المجلس الأعلى والفضيلة إلى التحالف والائتلاف مع تحالف الكردستاني والعراقية يمكن تشكيل الحكومة بعد مضي أكثر من (٢٠٨) يوم على إجراء الانتخابات في ٢٠١٠/٢/٧.

٢.في حالة تعذر المالكي من التحالف مع المذكورة في أعلاه، فسيكون مهدد بالفشل وبهذه الحالة تستطيع العراقية وحسب ما أعلن أنها والمجلس الأعلى وحزب الفضيلة والمستقلون في الائتلاف العراقي والتحالف الكردستاني أن يشكلوا كتلة برلمانية تحظى بأغلبية تستطيع تشكيل الحكومة.

٣. وفقا لما جاء في (٢،١) أعلاه نستطيع القول إن التحالف الكردستاني هو صاحب الحظ الأوفر والحد الفاصل الترجيح أي من الطرفين المتنافسين على تشكيل الحكومة المقبلة. فضلا عن موقف التيار الصدري الذي كان في اشد المعارضين للمالكي ،أصبح هو الأخر يلعب دوراً فاعلاً في الحراك السياسي للخروج من الأزمة بعد تعرضه إلى ضغوط الإيرانية اقرب لتحالف مع دولة القانون وإعادة الإمكانية للمالكي في تشكيل الحكومة. هذه الاحتمالات واردة والحراك السياسي هو الذي سيرسم خارطة الطريق لمستقبل العراق في تشكيل حكومته الجديدة.

الخاتمة والاستنتاجات

بعد أن مضى أكثر من ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق، لم يتوصل أياً من الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في السابع من شهر آذار ٢٠١٠ من تشكيل الحكومة سواءً من خلال الاستحقاق الانتخابي أو من خلال التحالف مع الكتل السياسية الأخرى وهذا دليل على وجود خلافات عميقة بين القادة العراقيين حيث الاعتراضات على نتائج الانتخابات والشكوك والشكاوى التي تقدمت بها الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية. وخلاصة القول، أن هناك مبادئ أساسية عامة ومعايير دولية لابد من احترامها كي تسير العملية الانتخابية بصورتها الحقيقية ومن ثم تؤسس إلى نظام سياسي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، فالشرعية السياسية المستمدة من الشعب، لابد من احترامها . وأدناه أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث وعلى النحو الأتي:

١.ضرورة اتفاق جميع الكتل الفائزة بالانتخابات على رسم خارطة طريق للخروج من الأزمة السياسية وسرعة تشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية يشترك فيها الجميع دون إقصاء أو تهميش للمكونات الأخرى، سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

٢.إعادة قراءة الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ بدقة، وإجراء المزيد من التعديلات لازالت الغموض والالتباس في تفسير المواد الدستورية الغير واضحة والتي تقبل لأكثر من تفسير، كي يعكس حالة الرضا والقبول للعقد الاجتماعي والسياسي بين مكونات المجتمع العراقي.

٣.تحكيم وتغليب الإرادة الوطنية الحقيقية الصادقة في إيجاد الحلول المناسبة للخلافات السياسية وتصفية الأجواء الداخلية، ورفض جميع التدخلات الخارجية مهما كانت مسمياتها وانتماءاتها، والعمل على إعادة الثقة

بالنفس أولاً وبالآخرين ثانياً والابتعاد قدر الإمكان من الوقوع في شباك الأجنبي، وجعل الولاء للوطن وليس للأجنبي.

٤. توحيد الخطاب السياسي في المواقف السياسية الإستراتيجية والابتعاد عن التصريحات التي تثير حفيظة الآخرين سواء على الصيد الداخلي أو الخارجي وإناطتها لأشخاص مخولين بها.

٥. وضع الخطط والسياسات العامة وبشكل مسؤول وبما يلائم الواقع العراق ومحيطه الإقليمي والتطور الحاصل العالم الخارجي للارتقاء بالواقع الأمني والخدمي وتحسين حالة المعيشة للمواطن العراقي والسعي لتامين الرفاه الاجتماعي، من خلال معالجة أزمة السكن والبطالة والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة للحفاظ على المال العام.

٦. إتباع الأسس والمبادئ الديمقراطية الحقيقية التي من شأنها ترسيخ القيم والمثل التي تؤسس إلى إمكانية التغيير الايجابي في التداول السلمي للسلطة، ووفقاً للاستحقاق الانتخابي، الأمر الذي يعزز الثقة والإدراك لدى المواطن العراقي في المشاركة الفاعلة في الممارسات الديمقراطية بمختلف أنواعها.

٧. لم يكن التخلف قاصراً على جانب واحد من الحياة بل شاع في كافة جوانبه وتغلغل في كافة مفاصل المجتمع العراقي، ويفسر هذا الهبوط المروع في أداء الخدمات الضرورية على الواقع الاجتماعي وفي المقدمة منها سوء إدارة الخدمات الصحية، وعدم تهيئة فرص العمل، حيث كانت للطائفية والعشائرية والحزبية أقوى من المشاعر الوطنية.

التوصيات

وبعد أن أجملنا أهم الاستنتاجات في أعلاه نضع جملة من التوصيات التي نراها من الأهمية بمكان أن تأخذ بنظر الاعتبار في حل أزمة تشكيل الحكومة المقبلة وكالاتي:

١. المطالبة الجادة والحقيقية لجميع القوائم الفائزة في الانتخابات بالجلوس الى طاولة المفاوضات وبروح وطنية وإرادة حقيقية مبنية على الثقة المتبادلة، والتوصل الى حلول سريعة ومشتركة ترضي الجميع.

٢. سرعة تشكيل الحكومة المقبلة والدعوة إلى عقد جلسات مجلس النواب العراقي لممارسة دورة التشريعي والرقابي والعمل على إعداد الدراسات والمشاريع من قبل لجانه البرلمانية المتخصصة، والتصويت على القوانين ذات الصلة بحياة المواطنين لمعالجة مشاكلهم التي أفرزتها السنوات الماضية.

٣. إعادة النظر في توزيع الصلاحيات بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وعدم تركها تتركز في مفصل معين دون غيره لعدم تكرار الأزمات مستقبلاً.

المصادر

أولاً: الكتب والمجلات

- أبن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص١٥.
- د. توفيق نجم الأنباري، الاحتلال الأمريكي للعراق: الخلفية والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد ١٢،٢٠٠٧.
- د. خضير عباس عطوان، رؤية في ضوء العملية السياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة النهرين، نشرة شؤون عراقية،العدد/١٢، بغداد، ٢٠٠٧
- د. رجب عبد المجيد ،إستراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث (دراسة نظرية وتطبيقية)، القاهرة ،٢٠١٠.
- رجب عبد الحميد، دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الأزمات، القاهرة، ٢٠٠٠،ص١١٠-١٢٦.
- رالف أم. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة فخري صالح، الدار الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٦، ص٢٦-٢٧.
- السيد عليوة ، صنع القرار السياسي في المنظمات العامة ، للقاهرة ،١٩٨٧ ، ص١٢.
- عادل الجوجري، أكبر سرقةٍ في التاريخ: بوش و ٤٠٠٠ حرامي بالأسماء والوقائع والأرقام، دار الكتاب العربي، القاهرة،٢٠٠٩.
- د. عزيز جبر شيال، الديمقراطية أساس لقيام دستور دائم، مجلة أوراق عراقية، العدد/٤، أيلول ٢٠٠٥٢٦.
- د. محمد مجاهد الزيات ،نجحت الانتخابات وفشلت الديمقراطية في العراق ،جريدة الأهرام المسائي ، ١٥ /٥/ ٢٠١٠.
- د. محمد مجاهد الزيات، قراءة في نتائج الانتخابات العراقية ، أوراق الشرق الأوسط ،العدد /٤٨، نيسان ٢٠١٠.
- د. منى صلاح الدين شريف، إدارة الأزمات والكوارث الوسيلة للبقاء، القاهرة ، ١٩٩٨.

ثانياً: الصحف والقنوات الفضائية العراقية والعربية

- جريدة الحياة / ٩ / ٥ / ٢٠١٠.
- جريدة الحياة، ٢٠١٠/٥/٢٤
- جريدة الحياة، في ٢٠١٠/٥/٢٥، حوار غسان شربل مع السيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق.
- جريدة الحياة، ٢٠١٠/٥/٣٠.
- جريدة الحياة، ٢٠١٠/٥/٣١.
- جريدة الشرق الأوسط ، ٢٠١٠ /٥/٢٣ .

جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٠/٥/٣٠.

- جريدة الصباح، بغداد، ٢٠١٠/٨/٩
- جريدة الصباح، بغداد، ٢٠١٠/١٠/١٩.
- جريدة المشرق، بغداد، ٢٠١٠/٨/١٠.
- قناة بغداد الفضائية، بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠.
- قناة (bbc. بتاريخ ١٠١٠/١٠/١. الإخبارية الفضائية
- قناة الحرة الفضائية:برنامج "العراق تحالفات وصفقات"، بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٢.
- قناة الشرقية الفضائية مع النائبين محسن السعدون عن التحالف الكردستاني وأسامة النجيفي عن القائمة العراقية،يوم ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٠